حدود المسؤولية وإعادة التأمين ودورها في زيادة الأنتاج التأميني
(بحث أستطلاعي في شركة التامين العراقية العامة)

(Limitation of liability and reinsurance and its role in increasing production insurance)

شهد نصير سعدي — **د.علاء عبد الكريم البلداوي**

الباحثة — **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد**

المستخلص

يُعد حد المسؤولية responsibility limit واعادة التامين reinsurance عاملان مهمان في التأثير على تحقيق أهداف الشركة التنافسية وتحقيق النجاح والتفوق في السوق وذلك لأن حد المسؤولية وإعادة التامين يهدفان الى زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات مما يؤدي الى زيادة الأعمال التأمينية وزيادة الأرباح. استندت الدراسة على متغيرين رئيسين يتفاعلان مع بعضهما ليشكلا الاطار الفكري والفلسفي لها وهما (حد المسؤولية واعادة التامين). وقد انطلقت الدراسة من مشكلة عبرتُ عنها بعدد من التساؤلات استهدفتُ من الاجابة عنها استجلاء الفلسفة النظرية والمرامي الفكرية لهذه المتغيرات وإبراز أهمية الدور الذي يلعبه كلٌ من حد المسؤولية واعادة التامين في التأثير على اعمال الشركة وتحقيق النجاح. وقد تم اختيار شركة التامين العراقية كعينة للدراسة، وجرى تجميع المعلومات على شكل سلسلة زمنية امتدت ما بين (٢٠١٠_ ٢٠١٤) واستخراج متوسطات كل من الاقساط والتعويضات، ومقارنة الاقساط بالتعويضات لمعرفة حصة الشركة من اعمالها وما يذهب لشركة الاعادة من اقساطها الخاصة بالتامين العام، وقياس نسبة التعويضات وحصة شركة الاعادة منها ليتيح لنا معرفة ما اذا كانت الشركة قادرة على زيادة مسؤوليتها من اعمالها او تعديل اتفاقية الاعادة لكي تتناسب وخططها المستقبلية. وعلى ضوء النتائج التي تم الحصول عليها توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات من اهمها:

١- أن هناك علاقة قوية بين اتفاقية إعادة التأمين وحد المسؤولية حيث يكون أساس الاتفاق هو قيمة الخسارة وبالتالي يكون في حسبان الشركة مقدماً أقصى ما قد تتعرض له من خسائر.

٢- على شركات التامين إن تضع في الحسبان عند تحديد حد المسؤولية: تحديد التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر و تحديد قدرة الشركة على مواجهة الخسائر (الأحتياطي) و تحديد احتمال أن يزيد مجموع الخسائر عن الأحتياطي.

- تحديد المسؤولية الذي يتحدد على أساس أقصى مجموع خسائر تستطيع الشركة أن تتحمله في ظل احتمال دمار الشركة الذي يضعه متخذ القرار بحيث تعمل الشركة في ظله، ويتحدد كما يلى: حد المسؤولية هو القيمة التي تحقق التعادل بين: أقصى مجموع خسائر للمحفظة

الخسائر المتنازل عنها = الإحتياطي– أقساط إعادة التأمين لما يزيد عن حد المسؤولية.

وعلى اثر هذه الاستنتاجات تم وضع بعض التوصيات كان اهمها:

عند البدء في تحديد حد المسؤولية للشركة على الإدارة العليا إن تحدد:

ا– التنبؤ وتصميم خطة التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر المتوقعة في المستقبل.

ب– تحديد جميع الموارد التي يمكن استخدامها في سداد الخسائر (الأحتياطي) والتي من أهمها: (الأقساط، المخصصات، الاحتياطيات، الأرباح المرحلة) .. الخ.

Abstract
The liability limit liability limit and reinsurance re factors insurance are important in influencing the achievement of company's competitive goals and achieve success and excellence in the market and because the limit of liability and reinsurance aimed to increase output with the stability of inputs leading to increased insurance business and increase profits. The study was based on two variables presidents interact with each other to form the intellectual and philosophical framework has two (the limit of liability and reinsurance) . The study was launched from a problem expressed by a number of targeted questions answered from the elucidation of theoretical philosophy and intellectual goals of these variables and highlight the importance of the role played by each of the limit of liability and reinsurance to influence the company's business and achieve success . It was selected as the Iraqi insurance company as a sample for the study, and were gathering information in the form of a time series that spanned between (2010_ 2014) And extract the averages of both premiums and compensations , and compare the premiums for damages to know the company's share of its business and goes off for a company of special public insurance premiums , and measuring the ratio of compensation and share -off companies, including to allow us to see if the company is able to increase the responsibility of its business or edit replays agreement to fit and future plans . In light of the results obtained , the study found a group of the most important conclusions :
1. that there is a strong correlation between the reinsurance agreement limit liability where the basis of the agreement is the value of the loss and therefore be in the company husban advance as far as may be exposed his losses.
2. The insurance companies take into account when determining the limit of liability : Distribution determine the probability of total loss and determine the company's ability to cope with losses Sheibany and and determine the probability that the total losses exceed reserves.
- Determine responsibility , which is determined on the basis of the maximum total losses of the company can be borne in light of the possibility of the destruction of the company that puts the decision-maker so that the company is working in his shadow , and is determined as follows: the limit of liability is the value that check tie between : Maximum total losses of the portfolio
Losses ceded reinsurance = Alaanaati- for more than the limit of liability premiums.
And the effect of these conclusions was to put some of the recommendations was the most important :

When you begin to determine the limit of liability of the company 's senior management to determine :
A- predict and design the probabilistic distribution plan for the total expected losses in the future.
(B) identify all the resources that can be used to pay off the losses Sheibany foremost of which is : (premiums , allowances , reserves , retained earnings) .. etc

المقدمـــــة

يحظى موضوع حد المسؤولية بأهتمام كبير من قبل العديد من شركات التامين لما له من أهمية وتأثير بالغين على حجم الأعمال التي تستطيع الشركة تغطيتها، ومدى قدرتها على التعويض. وبالرغم من تعدد الدراسات بصدده لا زال الغموض والتناقض يحيطان هذا الموضوع الاستراتيجي والذي يمثل مفتاح تطلع شركات التامين نحو النمو والازدهار والسيطرة على اكبر قدر ممكن من سوق التامين. وعلى الشركات التي تفكر في زيادة مسؤوليتها أن تدرك أن تبني مثل هذه الفكرة ليس اختيار سهلا بأي حال من الأحوال، لأنه يحتاج إلى متطلبات ومعايير تتيح النجاح لتلك الشركات في تبني هذه الفلسفة كمنهاج عمل يتيح لها الارتقاء بمبيعاتها من الوثائق وتوسيع تغطيتها ومواجهة المنافسة، والتكيف مع التغيرات الخارجية واللااستقرار الذي يعيشه عالم اليوم. وهذا ما حفز الباحثة على تبني موضوع يركز على الولوج في هذا الموضوع في إطار بحث متواضع يضم أربعة مباحث. انصرف الأول إلى منهجية البحث، والثاني إلى تقديم إطار مفاهيمي لموضوع المسؤولية، وجاء الثالث ليعرض جوانب من موضوع إعادة التامين، وخصص الرابع لعرض ما افرزه البحث من استنتاجات وتوصيات. وكان من ابرز استنتاجات البحث ما يلي :

١. أن أهم العوامل المؤثرة في تحديد حد المسؤولية هي:

(حجم المحفظة – احتمال وحجم الخسارة – تحميلات الطوارئ – السياسة الاستثمارية – السعر الخاص بإعادة التأمين – احتمال الدمار المحدد – رأس المال – المخصصات – معدل العائد).

٢– هناك ثلاثة مصادر يمكن من خلالها تخفيض احتمال دمار الشركة وهى:

أ . زيادة الموارد الحرة.

ب . زيادة مخصص التقلبات في معدلات الخسارة.

ج . تخفيض نصيب الشركة من الخسائر الفعلية من خلال اتفاقيات إعادة التأمين.

أما ابرز التوصيات فانصرفت إلى:

١– عند البدء في تحديد حد المسؤولية للشركة على الإدارة العليا إن تحدد:

ا . التنبؤ وتصميم خطة التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر المتوقعة في المستقبل.

ب– تحديد جميع الموارد التي يمكن استخدامها في سداد الخسائر (الأحتياطي) ومن أهمها: (الأقساط، المخصصات، الاحتياطيات، الأرباح المرحلة) .. الخ.

ج- تحديد نوع وتكلفة اتفاقية إعادة التأمين والحلول الأخرى.

٢. تصميم برنامج واستراتيجية مستقبلية لتطوير احتفاظ الشركة من خلال تكوين أحتياطي خاص تستند عليه الشركة عند حدوث خسائر كبيرة أو غير محتملة، وتكوين احتياطيات جانبية لدرء الخسائر كي لا تؤثر هذه الخسائر على موقع الشركة المالي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تعتبر عملية تحديد حد المسؤولية من أصعب الأمور عند وضع برنامج إعادة التأمين. وعلى الرغم من وجود وسائل ونماذج لتحديد حد المسؤولية إلا أن اغلب الشركات تتوجس الخيفة منها بسبب تداخله مع تحقيق ربح أو خسارة. ورغم أهمية تحديد حدود المسؤولية إلا أن هذا التحديد يكتنفه العديد من الصعوبات والتي ترجع إلى:

١. هل تستطيع الشركة ان تزيد من مسؤوليتها لأعمالها؟

٢. هل أن إعادة التامين تؤثر في تطوير أعمال التامين؟

٣. ما هي حصة إعادة التامين من أقساط وتعويضات الشركة وهل أن برنامج إعادة التامين مهم للشركة؟

ثانيا: أهداف ونطاق البحث

١ . تحديد أهم ما يتعلق بتحديد حد المسؤولية لشركات التامين.

٢ . توضيح تأثير تحديد حدود المسؤولية المختلفة على احتمال ربح او خسارة الشركة.

٣ . الاغناء النظري لموضوع حد المسؤولية نظراً لما لوحظ من قلة الكتابات باللغة العربية في هذا الموضوع وتهيئة إطار مفاهيمي عن مفهوم المسؤولية وتشخيص جوانب أهميته.

٤ – قياس قوة توافر متطلبات تحديد المسؤولية ، ومستوى قوته في الشركة موضوع البحث، من خلال إجراء دراسة مسحية لآراء عينة من العاملين (مدراء الأقسام الفنية) فيها.

ثالثا: أهمية البحث تتبلـــور في:

١-أهمية موضوع البحث كفلسفة لها مكانتها بين العديد من مواضيع التامين المهمة.

٢-تقصي مديات توافر متطلبات تحديد المسؤولية، ومستواه في الشركة موضوع البحث بغية إثارة اهتمام إدارتها بتدعيم قوة تلك المتطلبات، ومعالجة جوانب الضعف فيها (إن وجدت)، لا سيما وانها تدرك أهمية

الموضوع في ضمان المحافظة على الإقساط الواردة، ومواجهة تحديات المنافسة في وقت أصبح اللاستقرار حالة دائمة تعيشها الشركات، وإدراك حقيقة حاجتها إلى تدعيم كل ما له من أهمية في المحافظة على استمرارية نهوض الشركة

تبدو أهمية هذا البحث من خلال الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه وهو: التوصل إلى تحديد حد المسؤولية لما لذلك من أهمية لشركة التأمين ورسم سياستها بالنسبة لتصميم برامجها الخاصة بإعادة التامين.

رابعا: منهج إعداد البحث

١. المنهج التاريخي: بجمع المعلومات من (الكتب، الدوريات، المقالات) التي تناولت موضوع المسؤولية.

٢ . المنهج الرياضي البسيط من خلال جمع وتبويب المعلومات ومقارنتها.

خامسا: مجتمع البحث

تعتبر شركة التأمين العراقية من الشركات الرائدة في مجال التامين وهي تمثل خير مجتمع لدراسة هذا الموضوع لذا تم اختيارها كمجتمع للبحث.

سادسا: حدود البحث

١ . الحدود المكانية

تعتبر شركة التامين العراقية ثاني اكبر شركات التامين العراقية ومن الملاحظ زيادة أعمالها بشكل تصاعدي وملحوظ يجعلها بحاجة دائمة الى تحديد حد المسؤولية المناسب لإعمالها وهذا ما جعلها بيئة جيدة للبحث.

٢ . الحدود الزمانية

تعبر عنها مدة إجراء البحث التي تتحدد من (٢٠١٦/١/٧ –٢٠١٦/٣/١).

المبحث الثاني: المسؤولية

أولا: مفهوم وتعريف المسؤولية

لكل شركة تامين – مهما بلغ رأسمالها من ضخامة وسعة احتياطها الفنية وقوة مبيعاتها وأعمالها – حدود مسؤولية معينة ومحدودة بحدود. وتختلف نسب حدود مسؤوليتها لكل نوع من أنواع التامين، وبالتالي يحدد مقدار مبالغ التامين التي يمكن قبول تغطيتها ضد الخطر المؤمن منه. ومما تم استعراضه سابقا نستطيع إن نُعرّف حد المسؤولية بأنه الحد الأقصى لمسؤولية الشركة القادرة على تمويلها من مواردها الذاتية. وعادة ما يعبر عنه بمبلغ نقدي وهو احتفاظ الشركة الصافي من الخطر الواحد أو مجموعة من الإخطار قد تنتج من حادث واحد بعد اسنادات إعادة التامين.

ويُعرّف حد المسؤولية أيضا على انه رصيد الأحتياطي الخاص بكل شركة تامين. ويعتبر تحديد حدود المسؤولية نافعاً جداً لشركة التامين لأنه يحافظ على وارادتها من الأقساط المكتتبة، ويحد من حجم تدفق الأقساط إلى شركات الإعادة، ويوفر فرصة الاكتتاب السريع بالأعمال الجديدة وهذا يضفي ميزة تنافسية للشركة ستنعكس بالتالي على مجمل أعمال

الشركة وتزيد من اكتتابها وتغطيتها التأمينية وغيرها من الفوائد التي سنوردها في أهمية تحديد حدود الاحتفاظ المثلى لشركات التامين.

ثانيا: أهمية تحديد حدود المسؤولية

من خلال مراجعة وفهم موضوع حدود المسؤولية نستطيع تحديد أهميتها بالاتي:

١ . تعظيم سعات تغطيات التامين للتلبية الفورية لاحتياجات عملاء الشركة وخاصة التغطيات الكبيرة والجديدة.

٢. الحد من ضياع الأقساط التي تذهب إلى معيدي التامين وتوفيرها لصالح زيادة الطاقة الاحتفاظية للشركة وبناء احتياطات اكبر.

٣ . تلبية الخدمات التأمينية في أسرع وقت ممكن وتوفير إمكانية الاكتتاب الفوري للأخطار.

٤ . تعزيز موقف شركات التامين في المفاوضات مع معيدي التامين.

٥ . الحد من التعامل مع معيدي التامين غير المصنفين.

٦ . مساعدة الشركة في رسم استراتيجيات وتصميم برامج إعادة التامين التي تحقق أقصى استفادة ممكنة.

٧ . تعمل على سرعة نمو الشركة وتلبية احتياجاتها الاكتتابية مما سيؤدي إلى زيادة الاكتتاب والأقساط وبالتالي زيادة الأرباح.

ثالثا : أهداف تحديد حدود المسؤولية

١- إيجاد نوع من التوازن في الأعمال المكتتب فيها من خلال تفتيت الأخطار الكبيرة والاحتفاظ بجزء منها يتناسب مع القدرة الاستيعابية لشركة التأمين.

٢-إيجاد نوع من الاستقرار في معدل الخسارة السنوي مما يؤدي إلى استقرار النتائج.

٣-تحقيق أقصى فائدة من عمليات إعادة التامين من خلال وضع حدود للمسؤولية فلا يضيع على الشركة فرصة ربح اكبر او تحمل خسارة اكبر.

ومن الأهداف الأخرى (الخاصة بالشركات) لحد المسؤولية:

١-حماية رأس المال المستثمر.

٢-حماية الاحتياطات الحرة والإبقاء عليها بعيدا عن الاحتياطات الفنية (حيث من الممكن خسارة الاحتياطات الحرة عند استخدامها للوفاء بأي عجز في الاحتياطات الفنية).

٣-تحقيق معدلات ربحية متناسبة مع حجم رأس المال المستثمر.

٤-الوفاء بالتزامات الملاءة المالية المفروضة على الشركة من قبل هيئات الرقابة التي تحدد حداً أدنى للمعدلات فيما بين أصول الشركة وحجم الإقساط المكتتبة والمحتفظ بها. بمعنى أوضح فان زيادة حجم محفظة الشركة من الإقساط المحتفظ بها يتطلب زيادة في حجم أصول الشركة.

خامسا: حدود المسؤولية من وجهة نظر رجال التأمين

شركات التامين لا بد من أن تحدد مسؤوليتها تجاه الخطر الواحد أو من حادث واحد يتضمن أكثر من خطر لكي تتمكن من حماية أصولها (رأس المال والاحتياطيات الحرة) التي تمكنها من الاستمرار في العمل دون مخاطر. هذه النقطة أساسية لمزاولة العمل في قطاع التامين. واحتفاظ الشركة هو حد المسؤولية من الخطر. ويعتمد إمكانية تحقيق ربح لشركة التامين على المهارات الفنية ولكن الأرباح المحققة الفعلية تعتمد على قدرتها في تحديد حجم المسؤولية لمحفظة الشركة. وكثيرا ما نجد أن حساب معيدي التامين لدى شركة التامين يحقق ربحاً لكن محفظة الإخطار المحتفظ بها للشركة تحقق خسائر بسبب عدم تحديد حد المسؤولية الأنسب للشركة وبرنامج إعادة التامين الجيد للشركة.

ومن الجدير بالذكر ان تحديد حد المسؤولية في شركة التامين تختلف من شركة إلى أخرى ولكن عادة ما تكون من اختصاصات الإدارة العليا بعد التفويض من مجلس الإدارة. وهناك عدة نقاط مهمة لشركات التامين فيما يخص حد المسؤولية وهي من وجهة نظر

(أيهاب خضير،(حدود الاحتفاظ)، ٢٠٠٧، www.ekbro.com).

١ . عادة ما يحدد حد مسؤولية أساسي لمحفظة شركة التامين ثم يتم تحديد حد مسؤولية فرعي لكل فرع تامين على حدة حسب مكونات ودرجة الخطورة للمحفظة الخاصة بكل فرع تامين. ومن الممكن تحديد جدول المسؤولية حسب أنواع الإخطار المختلفة داخل محفظة كل فرع من فروع التامين.

٢ . بالرغم من أن العوامل المحددة لتحديد حد المسؤولية متعارف عليها عالميا إلا إن لكل شركة رؤية خاصة في تحديد حد المسؤولية المناسب للشركة في ضوء ظروف الشركة المختلفة عن شركة أخرى قد تكون لديها محفظة تأمينية متشابهة.

٣. تحديد حد المسؤولية ليس قدرة مطلقة لشركة التامين ولكن ظروف سوق إعادة التامين وتدخل شركات الإعادة في رفض أو قبول حد الاحتفاظ المعروض من الشركة (فما قد يكون حد المسؤولية للشركة قد يكون غير مناسب لشركات الإعادة).

المبحث الثالث: إعادة التامين

أولا: مفهوم إعادة التامين

هناك تعاريف ومفاهيم عديدة لإعادة التأمين ومن الذين جمعوا ما بين الجهة القانونية والفنية في التعريف (مرزة، ٢٠٠٦: ٤١٠) فيعرفها على أنها اللفظ الذي يطلق على نوع الحماية والتسهيلات المناظرة لأعمال التامين والتي يتم تنظيمها بين شركات التامين وشركات إعادة التامين في هيئة عقود لغرض تنمية محفظة التامين.

وأضاف (شكري، ٢٠٠٨: ٢١) بان إعادة التامين هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه بين شركة التامين التي توصف بالشركة المسندة وبين شركة متخصصة هي شركة اعادة التامين والتي توصف بمعيد التامين. وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بان تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من الخطر المعروض عليها من قبل شركة التأمين.

عليه يمكن تعريف "إعادة التأمين" بأنها عملية تأمين المسؤوليات التي قبلتها شركة التأمين وتعاقدت عليها مع المؤمن له الأصلي المباشر لدى شركات متخصصة في إعادة التأمين سواء كانت محلية وعربية أو عالمية مقابل تسديد أقساط بنسب معينة من الإخطار المؤمنة وحسب نوع كل محفظة (Portfolio) من

هذه الإخطار والتي تمثل مجموع المسؤوليات من أقساط وتعويضات لكل نوع من التأمين مثل محافظ الحريق والحوادث والسيارات والهندسي والبحري والزراعي وأنواع التامين الأخرى.

إن الغاية الأساسية من قيام شركة التأمين بإسناد أعمالها، أو نسبة منها، لدى شركات إعادة التامين، هي للمحافظة على سلامة مركزها المالي والإيفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه المؤمن لهم في حالة نشوء مطالبات بالتعويض. فهي تقوم برسم السياسة الاكتتابية لإعمالها مستندة على حدود طاقتها الاحتفاظية من مبالغ الأقساط، والتي تعتمد على رأسمال شركة التامين وكذلك احتياطاتها وتوفر الكوادر الفنية من ذوي الخبرة والاختصاص لغرض إدارة المخاطر التي قبلتها بشكل سليم ناهيك عن ضرورة توفر الوسائل الحديثة من أجهزة الحاسوب لاستخراج الإحصائيات عن نتائج اعمالها بدقة، الأمر الذي يمكنها من تحليل الإخطار لكل محفظة على حده من حيث الإقساط والتعويضات.

اعتمادا على ذلك تستطيع شركة التامين أن تعيد النظر في اتفاقياتها مع المعيدين سواء في زيادة احتفاظها أو تغيير نوع اتفاقياتها أو تعديل أسعار التامين المطبقة لمواجهة أوضاع أسواق التامين المحلية بقدر تعلق الأمر بدرجة المنافسة بين شركات التامين المحلية. إذا نجد بأنه مهما بلغت الطاقة المالية لشركة التامين وحجم أعمالها وخبرتها فلا بد من أن تلجأ إلى إعادة تامين جزء من أعمالها لتحقيق الموازنة والاستقرار في تلك الأعمال.

لازم ظهور إعادة التأمين تطور النشاط التأميني ذاته فالمعلومات الواردة في بعض المصادر تشير إلى أن أعمال إعادة التامين بدأت في مجال التامين البحري سنة ١٣٧٠ لكن الممارسة الحقيقية، التي اتسمت بالتنظيم وتطبيق القواعد الفنية، كانت في سويسرا وألمانيا على صعيد التعامل الخارجي الدولي وفي السنوات ١٨٦٣ و ١٨٨٠ أعقبتها ظهور شركات إعادة تامين أخرى في دول مختلفة. وهكذا تطورت هذه الشركات وتوسعت من خلال قبول مسؤوليات ضخمة من مختلف إنحاء العالم سواء بشكل مباشر او من خلال الوسطاء (Brokers) وهؤلاء بدورهم أصبحوا شركات كبيرة في الوقت الحاضر منتشرة في مختلف أرجاء العالم.

ثانيا: خصائص عقد إعادة التأمين

إن الالتزام التعاقدي بين شركة التامين والمؤمن له يماثل ذلك الالتزام المتمثل بالعقد المبرم ما بين شركة التامين والمعيد ولكن كلاهما منفصل عن الآخر حيث لعقد إعادة التامين خصائص تشبه عقد التأمين الأصلي وكالاتي:

١- إن عقد إعادة التامين (ملزم لجانبيه) حيث يتبع المعيد شركة التامين في إجراءاتها (the fortune of the insurance company Following) في الإصدار والتعويض ولكنه ليس من عقود الإذعان كما في عقد التامين الأصلي.

٢- (عقد رضائي) حيث يتم إسناد تلك الأخطار إلى المعيد والتي تقع ضمن إطار الاتفاق بين الطرفين (الشركة والمعيد).

٣- (عقد احتمالي) لأن وقوع الضرر قائم على أسس احتمالية.

٤- (عقد تجاري) شأنه كسائر العقود التجارية الأخرى.

٥- (عقد تعويضي) الإيفاء بالالتزامات عند تحقق الإخطار المؤمن عليها.

٦- (من عقود حسن النية المتناهي (Faith Utmost Good) أي الإدلاء بكافة الحقائق الجوهرية عن الإخطار المؤمنة والمعاد تأمينها وعدم إخفاء أية معلومات ضرورية على المعيد عند الإصدار والتعويض.

ثالثا: أهم فوائد إعادة التأمين

١-توزيع الإخطار والمسؤوليات التي تعاقدت عليها شركة التامين على اكبر رقعة جغرافية عند إبرامها الاتفاقيات، تضم معيدين من أقطار مختلفة وبذلك تخفف من حدة تلك الإخطار وبشكل متوازن وتمارس أعمالها بشكل متجانس وباطمئنان.

٢- الاتقاء والتحوط من الخسائر الكوارثية (Catastrophic Losses) ومن نتائجها المالية حيث تلجأ بعض شركات التامين إلى التأمين ضد هذه الخسائر المحتملة باتفاقيات خاصة مثل اتفاقية زيادة أو فائض الخسارة (Loss Treaty Excess of) لجانب احترازي رغم احتياطي الطوارئ المرصود في ميزانية تلك الشركات لمواجهة مثل هذه الخسائر.

٣- توسيع خبرات كوادر شركة التامين من خلال زجهم في الدورات التدريبية النظرية والعملية التي تنظمها شركات إعادة التامين والتي تعتبر استثمارا لها في رفد هذه الكوادر بالمعلومات الفنية المتقدمة لضمان حسن كفاءة الأداء للأعمال ومواكبة هذه الكوادر للتطورات في أسواق التامين العالمية.

٤- الاستفادة من خبرات مهندسي شركات إعادة التامين من خلال مشاركتهم في بعض الكشوفات الموقعية المهمة على الأخطار الكبيرة المؤمنة ونقل توصياتهم إلى المؤمن لهم المباشرين وبذلك تساهم شركات التامين في إسداء المشورة الفنية في مجال منع أو تقليل الخسائر (Loss Prevention Measures)

٥- الحصول على عمولات من معيدي التامين تحتسب نسبيا من الأقساط المسندة إلى المعيدين وكذلك إلى عمولة أرباح (Profit Commission) تدفع إلى شركة التامين لتشجيعها على مواصلة انتقاء الأخطار الجيدة وتحقيق الأرباح للاتفاقية.

٦- على صعيد الاتفاقيات المبرمة ما بين شركة التامين وشركة أعادة التامين المحلية فان ذلك يحقق مردودا اقتصاديا للبلد من خلال الاحتفاظ بالعملة الصعبة وعدم تسربها إلى الخارج.

رابعا: أنواع عقود إعادة التأمين

يتم تقسيم أنواع العقود كالآتي:

أولا– إعادة التامين الاتفاقيTreaty Reinsurance

يوفر هذا النوع تسهيلات تلقائية سريعة لشركة التامين لقبول الأخطار التي يتم التامين عليها وبجهود إدارية ونفقات قليلة حيث تبدأ مسؤولية المعيد حال قبول شركة التامين للخطر الأصلي ويتبعها في إجراءاتها. ويضم هذا النوع نوعين رئيسيين وهما:

أ– الاتفاقية النسبية Proportional Treaty

ب–الاتفاقية غير النسبية Proportional Treaty–Non

فيما يلي إيجاز تعريفي لهاتين الاتفاقيتين.

أ– الاتفاقية النسبية (proportional Treaty): يمكن أن نعرف هذه الاتفاقية بأنها قائمة على أساس التعامل النسبي من حيث الالتزامات والحقوق ما بين شركة التامين ومعيد التامين فيما يتعلق بالإقساط والتعويضات سواء كان الاحتساب وفق مبالغ أو نسبة مئوية وبالطرق التالية:

١– طريقة المشاركة: Quota Share

بموجب هذه الطريقة تحتفظ شركة التامين بنسبة مئوية من قسط الخطر المؤمن عليه مثلا ٣٠% وتسند المتبقي البالغ ٧٠% إلى المعيد حيث يلتزم المعيد بتسديد التزاماته عند نشوء طلب تعويض بنفس حصته النسبية. تحقق هذه الطريقة أهم الفوائد الآتية:

* الحصول على عمولة إعادة تامين عالية مقارنة بالطرق الأخرى.
* التخلص من عبء الإخطار الرديئة بإعادة تأمينها.
* الاستفادة من خبرة المعيد وخصوصا عندما تكون شركة التامين حديثة التأسيس، لكن هذه الطريقة لا تتيح لشركة التامين الاحتفاظ بالإخطار الجيدة وعدم إعادة تأمينها.

٢ – طريقة الفائض Surplus

بموجب هذه الطريقة تحتفظ شركة التامين بمبلغ معين وليس نسبة مئوية لكل خطر تم تقييده بمضاعفات على هيئة خطوط (Lines) فإذا كان مبلغ تامين وثيقة مليون دينار مثلا واحتفظت الشركة بمبلغ

(٥٠٠٠٠ دينار × ١٠ (خطوط) = ٥٠٠٠٠٠ دينار) ويغطي المبلغ المتبقي بشكل اختياري سنرد على ذكره فيما بعد.

نلاحظ بأن هذا النوع يحقق فوائد لشركة التامين منها:

* حرية انتقاء الإخطار والاحتفاظ بنسبة كبيرة من الإقساط للأخطار الجيدة التي تقع ضمن طاقتها الاحتفاظية.
* ان خطوط الفائض تستوعب أخطار عديدة ولكل خط حدود مسؤولية بمبلغ معين حيث تستطيع الاتفاقية أن تمتص عمليات التامين تباعا مهما بلغت كثرتها العددية وبشكل متوازن ضمن خطوطها.

أما مساوئ هذا النوع فتكمن بما يلي:

* إن عمولة إعادة التامين تكون اقل من المشاركة وتنخفض نسبة العمولة من خط فائض إلى آخر لأن الخط الأول يكون أكثر عرضة لتحقق التعويضات الناشئة من المخاطر المؤمنة.
* تتميز بجهود إدارية كبيرة من حيث توزيع أقساط التامين والتعويضات والاسترداد والمصاريف بالنسبة المتفق عليها في الاتفاقية لكل خطر وإعداد الكشوفات الحسابية.
* يتعذر على شركة التامين أن تعيد تامين ما احتفظت به إلا ضمن حالات محددة فتحاول حماية احتفاظها باتفاقية أخرى مثل اتفاقية زيادة الخسارة.

٣- تلجأ بعض شركات التامين إلى:

جعل اتفاقياتها مزيجاً من اتفاقيتي المشاركة والفائض (Mixed or Combined Quota Share and Surplusلغرض الموازنة وحرية الحركة في انتقاء الأخطار إلى أن تتطور إمكانياتها المادية وخبرتها للانتقال إلى اتفاقية فائض فقط أو زيادة خسارة، علما بأن هناك أنواع من اتفاقيات الفائض يحق بموجبها استثناء بعض الأخطار منها وقيام شركة التأمين بإسنادها اختياريا بمعزل عن الاتفاقية.

٤- المجمعات Pools

ينصرف مفهوم المجمع إلى انضمام العديد من شركات التامين وإعادة التأمين إليه حيث يتم توزيع الأخطار والمسؤوليات الكبيرة ذات الخطورة العالية مثل أخطار الحرب والطيران والنقل البحري .. الخ على الشركات المساهمة في المجمع وفق نسبة مساهمة كل شركة وحسب طاقتها الاحتفاظية. وتخضع المجمعات إلى نفس الأسس المتبعة في شركات التامين في تقييم نتائج أعمالها وإعداد الكشوفات والموازنات السنوية لأقساطها وتعويضاتها والأرباح المتحققة.

ب- الاتفاقية غير النسبية Non – Proportional Treaty

إن هذا النوع من الاتفاقيات يعتبر من الصيغ المتقدمة في أعمال إعادة التامين وتلجأ إليه شركات التامين للحماية من الخسائر الجسيمة في بعض الحالات لأنه يتضمن شقين من الأغطية للخسائر الاعتيادية والكوارثية وفي حالة تراكم الأخطار Accumulation of Risks أيضا.

خامسا: تتألف طرق إعادة التامين غير النسبية بما يلي:

١- اتفاقية زيادة الخسارة Excess of Loss Treaty

بموجب هذا النوع من الاتفاق تحتفظ شركة التامين بأولوية ويتحدد بمبلغ تتحمله من الخسارة (Priority or Underlying Retention) التي قد تحصل والتي تقع ضمن حدود هذه الأولوية، أما المبلغ المتبقي من حدود الاتفاقية فيتحمله المعيد ويكون على شكل شرائح (Layers) ولكل شريحة حدود بمبلغ معين وقد يخضع إلى الاتفاق النسبي (كمشاركة بين شركة التامين والمعيد أحيانا).

فمثلا، إذا كانت حدود تسهيلات شركة التامين لمحفظة أخطار معينة كالحوادث (١٠) عشرة ملايين دينار وكانت أولوية تحمل الشركة (٢) مليوني دينار فأن المبلغ المتبقي من الاتفاقية والبالغ (ثمانية مليون دينار) يتحمله المعيد بالكامل أو بنسبة مئوية يتفق عليها. وفي حالة حصول خسارة قيمتها تقل عن مليوني دينار فتتحملها الشركة المسندة.

٢- اتفاقية وقف الخسارة Stop Loss Treaty

إن هذه الاتفاقية غير متداولة بشكل عام وغير شائعة وتتصف بما يلي:

آ- يتم الاتفاق ما بين شركة التامين والمعيد على بدأ سريان هذه الاتفاقية عند بلوغ نسبة التعويضات ٨٠% أو ٩٠% مثلا من إجمالي الأقساط الصافية خلال سنة اكتتابية واحدة، حيث تبدأ مسؤولية المعيد في تحمل المسؤوليات عن التعويضات بعد بلوغ هذه النسبة. وتتوقف مسؤولية المعيد عند نسبة يتفق عليها مثل ١٣٠%. ومن أجل ضمان عدم تضخم محفظة الأقساط وإنهاء المسؤوليات، نجد بأن المعيد يحاول إشراك شركة التامين في تحمل نسبة ضئيلة من الخسائر التي تقع ضمن مسؤولياته أي (النسبة ما بين ٩٠% و ١٣٠%) وذلك بأن تتحمل شركة التامين نسبة ١٠% مثلا أو أكثر من هذه الخسائر للمشاركة في تحمل جزء من هذه الإخطار.
ب- لا تخضع هذه الاتفاقية إلى عمولة إعادة التامين أو عمولة الأرباح.

ج- تستخدم هذه الاتفاقية للحماية من الخسائر الكوارثية المسماة كالأعاصير والفيضان والهزات الأرضية .. الخ.

ثانيا- إعادة التامين الاختياريFacultative Reinsurance

يعتبر هذا النوع من أقدم أنواع إعادة التامين ويتصف بما يلي:

١- تلجأ شركات التامين إلى هذا النوع من الإعادة بإسناد الأخطار التي تزيد عن حدود نطاق الاتفاقية أو بشكل منفرد للتخلص من بعض الأخطار الرديئة أو التي تخشاها شركة التامين والتي تنطوي على خطورة عالية.

٢- يتم عرض هذه الأخطار على المعيد/المعيدين وفق نموذج خاص يسمى(Reinsurance Slip) يتضمن كافة التفاصيل الفنية عن الخطر المعروض.

٣- يتصف هذا النوع من إعادة التامين بالمرونة فللمعيد الخيار في قبول كامل الحصة المعروضة عليه من الاخطر أو نسبة معينة منها أو رفضها.

٤- تحقق شركة التامين عمولة إعادة تامين عالية بالنسبة للإخطار الجيدة التي يتم عرضها وإسنادها إلى شركات إعادة تامين مختلفة ولكن، عموما، تكون العمولة المتحققة اقل من عمولة إعادة التامين الاتفاقية التي تتسم بمبدأ الكثرة العددية للأخطار وضخامة مسؤولياتها وحجم مبالغها.

٥- إن عملية إسناد الخطر تستغرق وقتاً أكثرَ من اتفاقيات المشاركة أو الفائض وتتميز بطول إجراءاتها لحين إكمال عملية تغطية الخطر بمشاركة معيدين عديدين أحيانا بالنسبة للإخطار الكبيرة.

٦- إن هذا النوع من إعادة التامين لا يخضع إلى عمولة الأرباح ولا يطبق فيه مبدأ التوزيع النسبي للمسؤوليات من الإقساط والتعويضات لكنه يتميز ببساطة الإجراءات في اغلب الأحوال وخصوصا للأعمال الفردية الاعتيادية التي يتم إسنادها.

سادسا: حسابات إعادة التامين Reinsurance Accounts

تتخلل عملية إعداد حسابات إعادة التامين إجراءات عديدة من إعداد الكشوفات الخاصة بتوزيع حصص المعيدين وشركة التامين من الأقساط والتعويضات والمصاريف والعمولات في كل ربع سنة أو نصف سنة، وكذلك احتجاز نسبة من الأقساط المتحققة للمعيد سنويا كاحتياطي لضمان حسن تنفيذ المعيد لالتزاماته، وكذلك الحال بالنسبة للتعويضات. ويتم أيضا احتساب عمولة الأرباح بشكل نسبة مئوية من صافي الأرباح وتحتسب وفق النسب المئوية المتفق عليها وتكون متدرجة أحيانا Sliding Scale في بعض الاتفاقيات وبنسب مختلفة على الأقساط Sliding Scale Commission لذا فان هذا الجهد الإداري يعكس المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق الكوادر الفنية التي تعمل في أقسام الإعادة في شركات التامين ويترك للكادر المتقدم في هذه الأقسام مسؤولية دراسة الاتفاقيات التي تنسجم مع الملاءة المالية لشركاتهم وخبرتها الفنية ونتائج محافظها المختلفة لتحسين اتفاقياتها وزيادة الاحتفاظ وتعديل احتياطياتها وتعزيزها.

المبحث الرابع: الجانب العملي

نبذة مختصرة عن الشركة عينة البحث.

أولا:

أ . تأسيس الشركة

تأسست الشركة في ١٩٥٩/١٠/١٤ استنادا إلى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين. في عام ١٩٦٤ تم تأميمها بموجب قرارات تأميم الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة ونقلت إليها محافظ جميع الشركات الأجنبية والعربية العاملة في السوق العراقية في حينه. في عام ١٩٨٨ صدر القرار رقم (٩٢) الخاص بإلغاء التخصص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة جميع أنواع التأمين وباشرت بالاكتتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي والبحري . البضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسي. في عام ١٩٩٧ صدر قانون الشركات العامة الذي فتح للشركة أبواباً واسعة من أجل المنافسة والتطوير، كما صدر في عام ٢٠٠٥ القانون رقم (١٠) الخاص بتنظيم أعمال التأمين والذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة. تهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وما يحققه من نمو في وثائق التأمين المسوقة والإيرادات المتحققة منها.

ب . رأس مال الشركة

يبلغ رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع مليار دينار عراقي بعد أن تمت زيادته استنادا إلى قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الوقائع العراقية بعددها المرقم ٤١٢١ في ٢٠٠٩/٥/١١، هذا إضافة إلى إجمالي أصول تزيد عن (٢٦) مليار دينار حسب القيمة الدفترية. واستناداً إلى التعليمات رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢ الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال والمنشورة فيالوقائع العراقية العدد ٤٢٣٩ في ٢٠١٢/٥/٢١، تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لزيادة رأس مال الشركة إلى خمسة مليارات دينار.

جدول رقم (١) يبين نسبة أقساط التامين العام وحصة المعيد منها (المبلغ بالألاف)

السنة	أقساط التامين الكلية	أقساط التامين العام	نسبة أقساط التامين العام إلى الأقساط الكلية	حصة المعيد	نسبة حصة المعيد من القسط
٢٠١٠	١٩٠٦٨٥٩٢	٥١١١٤٥٢	%١٦	١٥٢٤٢٦	%٥٥

٢٠١١	٢٤٥٢٩٢٧٧	٤٥٣١٥٠٧٩	%١٤	٩٤٨٩٩	%٥٤
٢٠١٢	٤٣٧٠٨٣٢٣	١٦٠٣٨١٠	%١٧	١٤٨٥١١	%٤٤
٢٠١٣	٥١٢٧٥٢٨٨	٢٥٢٩٥٤٣	%٢٤	٥٨٤٤١٤	%٦٦
٢٠١٤	٦٠٣٧٠٦٣٠	٤٥٠١٨٣٩	%٢٥	٥٥٤٩٨٧	%٤٨
المجموع	١٩٨٩٥٢١١	٥٩٠٦١٧٢٣	%٣١	١٢٤٩٨١٢٤	%٦٦,٥

(الأحصائيات والتقارير السنوية لشركة التأمين العراقية)

جدول رقم (٢) يبين نسبة تعويضات التأمين العام وحصة المعيد منها (المبلغ بالألاف)

السنة	التعويضات الكلية	تعويضات التامين العام	نسبة تعويضات التامين العام إلى التعويضات الكلية	حصة المعيد	نسبة حصة المعيد من التعويضات
٢٠١٠	٩٢٧٢٧٣٤	١٨٨٧١	%٣	٧٢٢٩	%٣٩
٢٠١١	٩٠٢٨٠٥٥	١٣٤٨٣	%٢	٧٥٤٢	%٥٦
٢٠١٢	١٧٧٢١١٤٧	٥١٠٤٦	%٥	٢١٧٠١	%٤٣
٢٠١٣	٢٥٥٩٠٤٠١	٢٥٥٤٣٣٠٠	%١٦	٤٩٠٧٣	%١٩
٢٠١٤	٣٢٤٨١٦٣٥	٩١٩١١	%٥	٢٨١٣٨	%٣١
المجموع	٦٤٨٩٣٩٧٢	٢٥٥٤٦٧٣٣٠٠	%١٠	٢٠٢١٩٥١	%٨٠

(الأحصائيات والتقارير السنوية لشركة التأمين العراقية)

يلاحظ من الجدولان أعلاه:

١. بلغ مجموع الأقساط (٥٩٠٦١٧٢٣)بالألف، الخاصة بالتامين العام للفترة من (٢٠١٠ _٢٠١٤) وبنسبة (31%) من الأقساط الكلية وكانت حصة المعيد الأجنبي منها (١٢٤٩٨١٢٤) وبنسبة (٦٦,٥%من الأقساط المحصلة لنفس الفترة. من خلال مقارنة أقساط التامين العام وحصة المعيدين للفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٤) سنجد إن ما نسبته (٦٦,٥%) من أقساط التامين العام تذهب إلى المعيد (تطرح منها فيما بعد المصاريف الادارية وعمولات الارباح) أي ان هناك مبالغ تذهب إلى شركات الإعادة تستطيع شركة التامين الاستفادة منها في الاستثمار ورفع قدرتها على زيادة نموها وبالتالي زيادة طاقتها الاحتفاظية وتوسيع محافظها.

٢ . بلغ مجموع التعويضات الخاصة بالتامين العام للفترة من (٢٠١٠_٢٠١٤) (٢٥٥٤٦٧٣٣٠٠) وبنسبة (١٠%) وبلغت حصة المعيد منها (٢٠٢١٩٥١) بالألف، وبنسبة (٨٠%) من التعويضات الكلية لنفس الفترة. ويتبين من ذلك بان ما نسبته ٨٠% من التعويضات يتحملها المعيد لكنها كانت متذبذبة خلال الفترة ولم تتعدى، حتى في الظروف الاستثنائية، الأقساط المحصلة مما يعطي شركات التامين دافعاً جيداً نحو زيادة مسؤوليتها.

٣ . يتضح من الجدول أعلاه بان هناك تطور متميز لأعمال الشركة من خلال ملاحظة زيادة الأقساط المحصلة مما يعكس تنوع التغطيات وزيادة ثقافة التامين والعملاء المؤمنين وبالنتيجة يعطي للشركة دافع اكبر لإعادة النظر في برنامج إعادة التأمين.

٤ . من خلال المقارنة البسيطة ما بين الأقساط والتعويضات يظهر بان شركة التامين العراقية تحتاج إلى إعادة النظر في برنامج إعادة التامين وزيادة مسؤوليتها وتوسيع التغطيات ورفع بعض الاستثناءات من البرنامج الإعادي.

٥ . إن تطور أقساط التامين في كل سنة وتغلبها على نسبة التعويضات هو دلاله على أن البيئة التأمينية ملائمة لزيادة مسؤولية الشركة وزيادة استقبالها للتغطيات التأمينية المتميزة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

من خلال هذا البحث توصلت الباحثة إلى ما يلى:

١. بلغ مجموع الأقساط (٥٩٠٦١٧٢٣) بالألف الخاصة بالتامين العام للفترة من (٢٠١٠ _٢٠١٤) وبنسبة (٣١%) من الأقساط الكلية وكانت حصة المعيد الأجنبي منها (١٢٤٩٨١٢٤) وبنسبة (٦٦,٥%من الأقساط المحصلة لنفس الفترة. من خلال مقارنة أقساط التامين العام وحصة المعيدين للفترة من (٢٠١٠ – ٢٠١٤) سنجد إن ما نسبته (٦٦,٥%) من أقساط التامين العام تذهب إلى المعيد (تطرح منها فيما بعد المصاريف الادارية وعمولات الارباح) أي ان هناك مبالغ تذهب إلى شركات الإعادة تستطيع شركة التامين الاستفادة منها في الاستثمار ورفع قدرتها على زيادة نموها وبالتالي زيادة طاقتها الاحتفاظية وتوسيع محافظها.

٢ . بلغ مجموع التعويضات الخاصة بالتامين العام للفترة من (٢٠١٠_٢٠١٤) (٢٥٥٤٦٧٣٣٠٠) وبنسبة (١٠%) وبلغت حصة المعيد منها (٢٠٢١٩٥١) بالألف، وبنسبة (٨٠%) من التعويضات الكلية لنفس الفترة. ويتبين من ذلك بان ما نسبته ٨٠% من التعويضات يتحملها المعيد لكنها كانت متذبذبة خلال

الفترة ولم تتعدى، حتى في الظروف الاستثنائية، الأقساط المحصلة مما يعطي شركات التامين دافعاً جيداً نحو زيادة مسؤوليتها.

٣. أن أهم العوامل المؤثرة في تحديد حد المسؤولية هي:

(حجم المحفظة – احتمال وحجم الخسارة – تحميلات الطوارئ – السياسة الاستثمارية – السعر الخاص بإعادة التأمين – احتمال الدمار المحدد – رأس المال – المخصصات – معدل العائد).

٢- ان هناك ثلاثة مصادر يمكن من خلالها تخفيض احتمال دمار الشركة وهى:

ا . زيادة الموارد الحرة.

ب . زيادة مخصص التقلبات في معدلات الخسارة.

ج . تخفيض نصيب الشركة من الخسائر الفعلية من خلال اتفاقيات إعادة التأمين.

٣- ان المحافظة على كل من: معدل خسارة مستقر، الملاءة، السيولة النقدية .. إلخ يكون لكل منها تأثير مختلف على حد المسؤولية.

٤- ان هناك مجموعة من العناصر التي يجب على متخذ القرار في شركة التأمين المباشر أن يأخذها في الاعتبار عند تحديد حد المسؤولية والتي من أهمها:

ا. ان تحديد حد المسؤولية يمتد تأثيره إلى حجم الأخطار المحتفظ بها.

ب . حد أمان الشركة، السيولة النقدية، قيمة الأموال من الأقساط المتاحة للاستثمار.

ج – ان عدد وقيم الخسائر سوف يتغير في المستقبل ولذلك يجب التحفظ في تحديد حد المسؤولية إذا اتسم معدل التعويضات بعدم الاستقرار.

د- ان شركة التأمين المباشر (شركة التأمين المكتتبة) ليس لها مطلق الحرية في تحديد حد المسؤولية، ففي حالات كثيرة بعد أن تحدد حد المسؤولية المناسب من وجهة نظرها نجد أن ظروف أسواق إعادة التأمين تضطرها إلى تخفيضه أو زيادته.

٥- ان شركات التأمين تقوم بتحديد حدود المسؤولية لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

ا . إيجاد نوع من التوازن في الأعمال المكتتب فيها من خلال تفتيت الأخطار الكبيرة والاحتفاظ بجزء منها يتناسب مع قدرتها الاستيعابية.

ب- إيجاد نوع من الاستقرار في معدل الخسارة السنوي مما يؤدى إلى استقرار النتائج.

ج- تحقيق أقصى فائدة من عمليات إعادة التأمين من خلال وضع حد المسؤولية فلا تضيع على الشركة فرصة تحقيق ربح أكبر أو تحمل خسارة أكبر.

٦- ان هناك علاقة قوية بين اتفاقية إعادة التأمين وحد المسؤولية، سواء بالنسبة لاتفاقيات إعادة التأمين النسبية أو لاتفاقيات إعادة التأمين غير النسبية ونظراً لهذه العلاقة فإن أساس الاتفاق هو قيمة الخسارة (أو مجموع الخسائر) وبالتالي يكون في حسبان الشركة مقدماً أقصى ما قد تتعرض له من خسائر.

٧- على شركات التامين إن تضع في الحسبان عند تحديد حدود مسؤوليتها:

. تحديد التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر.

. تحديد قدرة الشركة على مواجهة الخسائر (الأحتياطي)

- تحديد احتمال أن يزيد مجموع الخسائر عن الأحتياطي.

- تحديد المسؤولية الذي يتحدد على أساس أقصى مجموع خسائر تستطيع الشركة أن تتحمله في ظل احتمال دمار الشركة الذي يضعه متخذ القرار بحيث تعمل الشركة في ظله، ويتحدد كما يلى: حد المسؤولية هو القيمة التي تحقق التعادل بين: أقصى مجوع خسائر للمحفظة:

- الخسائر المتنازل عنها = الإحتياطي - أقساط إعادة التأمين لما يزيد عن حد الاحتفاظ.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات تم التوصية بالاتي:

١. للشركة القدرة على زيادة مسؤوليتها من اعمالها وقبول تغطيات اكبر وتغطية مشاريع جديدة وذلك لما عكسه تطور اقساطها في السنين الاخيرة. عند البدء في تحديد حد المسؤولية للشركة على الإدارة العليا أن تحدد:

ا . التنبؤ وتصميم خطة التوزيع الاحتمالي لمجموع الخسائر المتوقعة في المستقبل.

ب- تحديد جميع الموارد التي يمكن استخدامها في سداد الخسائر (الأحتياطي) والتي من أهمها: (الأقساط، المخصصات، الاحتياطيات، الأرباح المرحلة) .. الخ.

ج- تحديد نوع وتكلفة اتفاقية إعادة التأمين والحلول الأخرى.

٢ . تصميم برنامج واستراتيجية مستقبلية لتطوير احتفاظ الشركة من خلال تكوين أحتياطي خاص تستند عليه الشركة عند حدوث خسائر كبيرة أو غير محتملة وتكوين احتياطيات جانبية لدرء الخسائر كي لا

تؤثر هذه الخسائر على موقع الشركة المالي، أي اللجوء إلى تكوين احتياطات حسابية مستقلة تستثمر وتجمع وتستخدم فقط لمواجهة الخسائر الضخمة.

٣ . تكوين محفظة مشتركة ومباشرة بين شركات التامين العراقية (غير المجمعات بسبب تأخر المجمعات في التغطية) ليتم اللجوء إليها في حالة التغطيات الكبيرة وإنشاء قنوات تنسيق واتصال سريعة لضمان السرعة في التغطية وعدم خسارة المشروع. وتكون هذه المحفظة محسوبة على شكل مساهمات ثابتة لتكون أكثر استقراراً.

٤ . عمل إحصائية جديدة تؤشر أي أنواع التامين هي الأكثر ربحية وأيها الأكثر خسارة للعمل على وضع برنامج خاص بكل خطر من حيث التغطية والإسناد والسعر ووضع الاستثناءات والشروط التي تستطيع الشركة من خلالها حماية ما أنجزته.

٥ . التوسع في اتفاقيات إعادة التامين لأكثر من شركة والبحث عن وسيط معتمد (شريك) له دراية في التطور الحاصل في قطاع التامين العراقي ويستطيع تدبير تغطيات سريعة وجيدة للمشاريع التي لا تستطيع الشركات العراقية تغطيتها.

٦ . تشكيل لجنة مرتبطة بالمدير العام تضم مجموعة متخصصة في المجالات التسويقية والفنية تعمل على انتقاء وتجزئة الأخطار وتحديد احتمالية حدوثها بالاعتماد على إحصائيات خاصة حيث تجزأ العمليات الكبيرة إلى عدة أخطار تكون الأخطار الأكثر حدوثا من نصيب الإعادة والأخطار الاعتيادية من نصيب الشركة.

٧ . الإشراف بشكل مباشر من قبل المدير العام على عملية تطوير كادر متميز له القدرة على تحديد مكامن الخطر وتقدير الأخطار وبالتالي معرفة الحدود التي تستطيع الشركة تغطيتها من خلال زج الموظفين الذين يتم اختيارهم بالعمل المباشر مع الكاشفين والمفاوضين لاكتساب الخبرة مباشرة وليس عن طريق الدورات التدريبية بسبب افتقار هذه الدورات إلى الموضوعية والتطبيق.

المصادر

أولا: الكتب

١ . السيفي، بديع احمد، الوسيع في التامين وإعادة التامين، الجزء الأول، بغداد، ٢٠٠٦.

٢. السيفي، بديع احمد، الوسيع في التامين وإعادة التامين، الجزء الثاني، بغداد، ٢٠٠٦.

٣ . مرزة، عباس سعيد، التامين: النظرية والممارسة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٦.

٤ . مختار، نبيل محمد، إعادة التامين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٥ . عريقات، حربي محمد، عقل، سعيد جمعة، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٦ – الطائي، يوسف حجيم واخرون، إدارة التامين والمخاطر، دار اليازوري للطباعة، عمان، الأردن، ٢٠١١.

٧ . شكري، بهاء بهيج، إعادة التامين (النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٨ . شكري، بهاء بهيج، إعادة التامين (النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.

ثانيا: الدراسات

١. حمزة، ممدوح، "نحو نموذج كمي لتحديد الاحتفاظ وأثره على احتمال دمار الشركة"، آفاق جديدة، العدد الأول، كلية التجارة – جامعة المنوفية، القاهرة ، ١٩٩٧.

٢ . خضير، إيهاب، (حدود الاحتفاظ)، ٢٠٠٧، www.ekbro.com.

١. إحصائيات وتقارير شركة التامين العراقية للسنوات (٢٠٠٦_ ٢٠١٤).